

البيئة السياسية وتأثيرها على تطوير القطاع السياحي الجزائري

The political environment and its impact on the development of the Algerian tourism sector

ط.د. مريم بن حميدة*، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر-3، الجزائر.

benhamida.meriem@univ-alger3.dz

أحمد لشهب، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر-3، الجزائر.

lecheheb.ahmed@univ-alger3.dz

تاريخ التسليم: (2020/10/29)، تاريخ المراجعة: (2020/11/23)، تاريخ القبول: (2020/12/25)

Abstract :

ملخص :

The study aims to clarify the impact of the political environment in Algeria on the development and development of the tourism sector, and to address the problem of the study we relied on the descriptive approach and the dialectic approach through the definition of concepts and terminology related to the subject of the study, and through this study we reached the most important results represented the importance of public security in protecting tourists and their interests in the promotion of sustainable tourism and the impetus of comprehensive development to create a strong economy, and through the results we put forward the most important proposals of the study that the tourism sector should be seriously concerned like other strategic sectors And try to face and eliminate the difficulties facing tourism security by trying to provide political and security stability within the country, and provide the appropriate political environment to attract as many tourists as possible, which contributes to the tourism development of the country.

Keywords: tourism environment, political environment, security, tourism security, tourism development.

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر البيئة السياسية في الجزائر على تنمية وتطوير القطاع السياحي، ولمعالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج الجدلي وذلك من خلال تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى اهم النتائج المتمثلة أهمية الأمن العام في حماية السياح ومصالحهم وتفعيل التنمية السياحية المستدامة ودفع عجلة التنمية الشاملة لخلق اقتصاد قوي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها قمنا بطرح أهم مقترحات الدراسة أنه ينبغي الاهتمام الجاد بالقطاع السياحي شأنه شأن القطاعات الإستراتيجية الأخرى ومحاولة مواجهة والقضاء على الصعوبات التي تواجه الأمن السياحي من خلال محاولة توفير الاستقرار السياسي والامن داخل الدولة، وتوفير البيئة السياسية المناسبة لاستقطاب اكبر قدر ممكن من السياح ،ما يساهم في التنمية السياحية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: البيئة السياحية، البيئة السياسية،

الأمن، الأمن السياحي، التنمية السياحية.

* المؤلف المراسل: ط.د. مريم بن حميدة ،الإيميل: benhamida.meriem@univ-alger3.dz

مقدمة:

تعد السياحة في عصرنا الحالي مورداً هاماً لكثير من الدول يستوجب الإهتمام به، والقيام بتنميته، ليصبح مورداً مستداماً تستفيد منه الأجيال المستقبلية، و تكون هذه الأخيرة تتمتع بأهمية كبيرة خاصة في أنها تعد مصدراً هاماً من مصادر الدخل بالعملة الصعبة، وسد العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل القومي، وتنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل مباشرة في القطاع السياحي.

إلى انه لكي تستطيع السياحة تحقيق التنمية يجب أن تتوفر على البيئة الملائمة لذلك، بما في ذلك البيئة السياسية بما تحتويه من معاني الاستقرار السياسي، الأمن، ومنه الأمن السياحي، وغياب البيئة السياسية المتوازنة هو إشارة لانعدام الاستقرار السياسي، الأمن عامة والأمن السياحي خاصة.

فالجزائر تتمتع بالعديد من المقومات الطبيعية، المادية البشرية والبيئية والإمكانات السياحية التي تعتبر من أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد، فهي بموقعها وتضاريسها ومناخها مؤهلة لأن تكون بلداً سياحياً يقصده السياح الأجانب، وبالتالي تحقيق التنمية السياحية في البلد. غير أن ما شهدته الساحة السياسية سابقاً في فترة التسعينات من تقلبات واضطرابات في الأوضاع الأمنية والأزمات السياسية كالعشرية السوداء (الإرهاب)، العنف السياسي، إضافة إلى الحراك الشعبي منذ فيفري 2019، كلها مشاكل أدت إلى زعزعة النظام السياسي للدولة وانعدام الاستقرار والأمن عامة والأمن السياحي بصفة خاصة، وهذا بالطبع ما يعكس سلباً على تطور الحركة السياحية ونموها، خاصة فيما يتعلق بانخفاض نسبة السياح الوافدين، وضعف وتدني الطاقة الاستيعابية للفنادق، وبالتالي انخفاض عدد الليالي السياحية، ومنه انكماش دور السياحة في التنمية.

وباعتبار الأمن ضمان لعملية التنمية في المجتمع وجوهر كل النشاطات الإنسانية عامة، والسياحة هي بحاجة للأمن أكثر من غيرها من الأنشطة الإنسانية الأخرى، ومنه فالأمن السياحي هو أساس العملية السياحية، وعنصر هام لتحقيق تنمية سياحية شاملة ومستدامة، ولا وجود لسياحة آمنة في ظل غياب نظام سياسي غير مستقر وفساد، والعكس صحيح، فالاستقرار السياسي يعتبر نقطة جوهرية في تحقيق أهداف التنمية عامة والتنمية السياحية على وجه الخصوص.

أهمية الموضوع: إن دراسة دور البيئة السياسية في تنمية السياحة في الجزائر، يضاها ويوازي من حيث أهميته دراسة دور وتأثير كل من الأوضاع السياسية من إرهاب (العشرية السوداء)، العنف بأشكاله، الحراك الذي شهدته الجزائر منذ فيفري 2019، على التنمية السياحية في الجزائر، فالسياحة تعتبر مورد اقتصادي هام بالنسبة للدولة ومصدر من مصادر الدخل، ولذلك نجاح السياحة في تحقيق أهدافها مرهون بتوفير البيئة السياسية المناسبة لذلك، أي مدى استقرار النظام السياسي في الدولة، وعدم تعرضه لأي شكل من أشكال الفساد الذي يؤدي في الأخير إلى زعزعة أمن الدولة عامة والأمن السياحي كنتيجة لذلك.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه البيئة السياسية في سبيل تنمية السياحة في الجزائر، والتعرف على مدى تأثير عوامل البيئة السياسية على البيئة السياحية عامة، وعلى تنمية القطاع السياحي الجزائري بصفة خاصة.
- توضيح طبيعة العلاقة بين الأمن والسياحة (أي البيئة السياسية والبيئة السياحية).
- تحاول هذه الدراسة أن تبين أهمية العامل الأمني في التنمية عامة وفي التنمية السياحية بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة: تسعى الدولة الجزائرية دائماً إلى ضمان استقرار نظامها السياسي، وخاصة حفظ أمنها بالدرجة الأولى، فالهواجس الأمنية تظل الهم الأكبر لكل دول العالم، والسياحة مرتبطة ارتباطاً شديداً بعنصر الأمن، وانعدامه يؤدي إلى تدهور وتراجع السياحة، ومنه فإن إشكالية دراستنا هي كالتالي:

- ما تأثير البيئة السياسية على البيئة السياحية في الجزائر؟ وهل العلاقة بين البيئتين في الجزائر هي علاقة جدلية (ديالكتيكية) أي علاقة تأثير وتأثر متبادل بينهما؟ وفيما يظهر ذلك؟ وكيف يؤثر العنصر الأمني في التطور السياحي في الجزائر؟

المنهج المستعمل: للإجابة عن الإشكالية السابقة، سوف ننتج في الدراسة منهجاً علمياً ملائماً مع طبيعة الموضوع، كما سيتم استخدام أدوات منهجية ملائمة لجمع المعلومات، وذلك بحسب المنهج الموظف في الدراسة، لذلك اعتمدنا على:

- **المنهج الوصفي:** يقوم هذا المنهج أساساً على وصف الظاهرة محل الدراسة، والوقوف على جزئياتها، وجمع الحقائق وتصنيفها، وقد تم استخدامه لدراسة وفهم أهم عوامل البيئة السياسية وتأثيرها على التنمية السياحية في الجزائر.
- **المنهج الجدلي:** تم اعتماد الجدل في هاته الدراسة من خلال أن البيئة السياسية تؤثر وتتأثر إيجاباً وسلباً في وعلى التنمية السياحية في الجزائر، بالمقابل فإن التنمية السياحية كذلك تؤثر وتتأثر وتتفاعل إيجاباً وسلباً في مدى استقرار البيئة السياسية والنظام السياسي وعدم زعزعة أمنه، أي دراسة طبيعة وعلاقة التأثير والتأثر بينهما.

أدوات جمع المعلومات:

- **الإحصائيات:** حيث أننا لجأنا إلى توظيف الإحصائيات بحكم ما تقتضيه الدراسة من تحليل لبعض البيانات والمعطيات الإحصائية، خاصة فيما يتعلق بقياس عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الطاقة الاستيعابية للفنادق وعدد الليالي السياحية، كمؤشر وعامل أساسي لمعرفة مدى استقرار النظام السياسي وتوفيره لأمنه، ومنه بيئة سياسة سليمة وسياحة مزدهرة.

وللإجابة عن الإشكالية السابقة، ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المحور الثاني: تأثير البيئة السياسية على التنمية السياحية في الجزائر.

2. الأطار المفاهيمي والنظري للدراسة: إن المحيط السياسي في الدولة هو الذي يساهم في تطور أو تأخر السياحة، فالأوضاع السياسية المستقرة تعني ازدهار السياحة، وبالتالي تحقيق الأمن السياحي الذي يعتبر العمود الفقري لتطوير السياحة، وأي اضطراب سياسي وأمني يحدث فهو دليل على فساد النظام السياسي وعدم استقراره وغياب الأمن ومنه الأمن السياحي فالعلاقة جد وطيدة بين العنصرين.

1.2 مفاهيم حول السياحة و التنمية السياحية:

تعددت التعاريف بشأن السياحة، البيئة السياحية، وكذا التنمية السياحية نظراً لاختلاف آراء وتوجهات الباحثين والمفكرين، ولكن قبل التطرق لمختلف التعاريف المتعلقة بالسياحة يجب أولاً الإشارة إلى مفهوم السياسة العامة وذلك لأن السياحة تدخل في إطار السياسة العامة للدولة كسياسة قطاعية.

الفرع الأول: تعريف السياسة العامة، السياحة، البيئة السياحية.

أولاً: تعريف السياسة العامة.

يعرف " ماكيني J.B.Mackinney، و " هوارد L.C Howard " السياسة العامة على أنها: ما يحصل لأفراد المجتمع بفعل أعمال وتصرفات الحكومة (J.B Makinney, 1979, p. 66).

كما يعرفها " ديونيك M. Dubnick " و " باردز B.Bards " السياسة العامة بأنها تشمل ميولات ورغبات المسؤولين الحكوميين بخصوص قضية مجتمعية ما، والأعمال والأفعال التي يقومون بها، وصولاً لهذه الرغبات. (M.Dubnick, 1983، ص8).

مما سبق يمكن القول بأن السياسة العامة هي تلك الأعمال التي تقوم بها الحكومة لحل مشاكل

المجتمع.

ثانياً: تعريف السياحة.

تعرف المنظمة العالمية للسياحة OMT السياحة بأنها: تنقل الشخص خارج مقر إقامته لمدة تزيد عن 24 ساعة، وأقل من 4 أشهر من أجل تلبية رغباته سواء الترفيه، أو من أجل أغراض عملية (سياحة الأعمال) أو أغراض صحية (السياحة الصحية) (Fatima Zohra Harouat، 2012، صفحة 13).

كما يعرف " جوير فرولر " السياحة بأنها: ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث هدفها الحصول على قدر كافي من الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي (كافي، 2015، ص24).

تعرف الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها: هي إشباع كل ما يتعلق بنشاطات الترفيه، وكذا إشباع حاجات السائح (غرايبة، 2012، صفحة 102).

أيضا عرف العالم الاقتصادي النمساوي " شوليرنشرانتهاوس " سنة 1910 السياحة بأنها: تلك

العمليات خاصة الاقتصادية، والتي منها المتعلقة بإقامة الأجنبي داخل وخارج منطقة ما (عساف،

2016، ص17).

يعرف مؤسس البحث السياحي KrapftHinsikerl' Approche Touristique السياحة على أنها: تلك العلاقات والأعمال التي تبلورت بسبب تنقل الأفراد خارج بلدهم، بحيث أن هذا التنقل لا يكون الهدف منه نشاطاً مريحاً (لشهب،، ديسمبر 1985، ص 14).

من خلال ما سبق يمكن تعريف السياحة بأنها تنقل أفراد المجتمع من بلدانهم قاصدين بلدان أخرى بهدف الترفيه، التجول، الاستجمام، الراحة... الخ.

ثالثاً: مفهوم البيئة السياحية.

قبل التطرق إلى مفهوم البيئة السياحية يجب أولاً الإشارة إلى مفهوم البيئة بصفة عامة. فالبيئة حسب تعريف معجم العلوم الاجتماعية تعرف بأنها: المؤثرات الخارجية التي يستجيب لها الفرد والمجتمع، كالعوامل الطبيعية بمعنى الجغرافية والمناخية، العوامل الثقافية والاجتماعية، كالعادات والتقاليد (وأخرون،، 2014، ص 16).

أما البيئة السياحية فتعرف بأنها: بيئة اصطناعية من فعل قدرة الإنسان على استحداث الأدوات واستعمالها في مجالات تفاعله مع البيئة الطبيعية (شحاتة، 2006، ص 33).

إذن يمكن القول بأن البيئة السياحية هي تلك المنشآت و الهياكل المعمولة لاستقبال السياح، و توفير كل الخدمات الضرورية لهم من نقل، إيواء، إطعام ... الخ .

الفرع الثاني: التنمية السياحية، مفهومها، مكوناتها، ومؤشراتها.

أولاً: تعريف التنمية السياحية.

التنمية السياحية Tourism development، هي جملة العمليات التي يتم إحداثها في القطاع السياحي، بهدف المساهمة في تطوير جودة الخدمات من أجل إرضاء السائح من جهة، ودعم الإقتصاد من جهة أخرى (حمد، د.ت، ص 202).

كما تعرف أيضاً بأنها بناء مراكز ومرافق سياحية تحتوي على كل الخدمات التي يحتاجها السائح في فترة إقامته (زاوي، جوان 2010، ص 233).

ثانياً: عناصر ومكونات التنمية السياحية.

والتي يمكن اختصارها في النقاط الآتية:

عناصر الجذب السياحي، كأشكال السطح، المناخ، الغابات... الخ.

النقل بأنواعه البري، البحري، الجوي.

الإيواء سواء في الفنادق، الموتيلات... الخ.

التسهيلات المساندة كالإدارة السياحية والبنوك.

خدمات البنية التحتية، المياه، الكهرباء، الاتصالات (مفاتيح، 2018، ص 77).

ثالثاً: مؤشرات التنمية السياحية.

وهي المؤشرات والمعايير التي من خلالها يمكن الحكم على مدى ازدهار أو تدهور قطاع السياحة في بلد ما وهي كالتالي:

مجموع عدد السياح: والذي يساعد في تقدير حجم النشاط السياحي والمساهمة في رفع الإقتصاد القومي.

عدد الليالي السياحية: فكلما كانت مدة إقامة السائح طويلة كلما ساعد ذلك في زيادة معدل الإنفاق ومنه زيادة معدل الدخل السياحي.

جنسيات السياح: فكلما زاد تنوع الجنسيات لدى السواح ساهم ذلك في النمو والتطور في الحركة السياحية (مفاتيح، 2018، ص78).

إضافة إلى العناصر السابقة، يمكن الإشارة إلى عنصر آخر والمتمثل في توفر الهياكل السياحية كالفنادق، أيضا توفر الخدمات الأساسية للسياح، كما يمكن الحديث كذلك عن الإيرادات المالية التي تحققها السياحة من العملة الصعبة والوطنية وهي أكبر مؤشر على التنمية السياحية في البلد، وأخيرا مدى توفير مناصب الشغل في البلد.

2.2 ماهية البيئة السياسية: إن الحديث عن سياحة مزدهرة، يستوجب بالأول توفر الإستقرار السياسي، الأمن، ثم الأمن السياحي، أو ما يسمى عامة بالبيئة السياسية للدولة، فالعلاقة بين السياحة والأمن علاقة طردية ومتلازمة، فإذا توفر العنصر الأمني تكون السياحة متطورة ومنتعشة، وحين يفقد عنصر الأمن، لا تكون هناك أية فرصة لنمو السياحة وتطورها، نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مضمون البيئة السياسية عامة في الفرع الأول ثم الفرع الثاني التركيز على العلاقة التفاعلية بين السياحة والأمن.

الفرع الأول: مفهوم البيئة السياسية، عدم الإستقرار السياسي، الأمن، الأمن السياحي.
أولا: مفهوم البيئة السياسية.

البيئة السياسية هي نظام في حركة ديناميكية معقدة، تحوي على مكونات مترابطة، متشابكة، ومتقاطعة متعددة ومتنوعة. (موسى، 2014).

كما تعرف البيئة السياسية أيضا على أنها توفر نظام سياسي مستقر غير فاسد وردود فعل القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية، التي تتدخل بصفة واسعة في الدولة، وهي دليل على عدم استقرار الدولة، واحتوائها على مخاطر سياسية تواجه الاستثمارات. (منصور، 2017، ص223).

ثانيا: تعريف عدم الإستقرار السياسي.

يقصد بعدم الإستقرار السياسي تلك الاضطرابات والمشاكل والعوائق السياسية والاجتماعية التي تحدث في بلد ما، وتؤدي في الأخير إلى نشوء حروب أهلية وأعمال شغب ومظاهرات عامة. (بورشمة، 2018، ص318).

ثالثا: تعريف الأمن.

يعرف الأمن على أنه عبارة عن جملة أو حزمة من الأعمال والإجراءات التربوية، الوقائية، العقابية التي تتخذها السلطة لحمايته داخلها وخارجها (برسولي، أيام 19-20 نوفمبر 2012، ص 08).
رابعاً: تعريف الأمن السياحي.

يعرف الأمن السياحي على أنه العمل على توفير الظروف المناسبة للسائح خلال وطول فترة زيارته في البلد المضيف، والعمل على تأمين سلامته (برسولي، أيام 19-20 نوفمبر 2012، ص 09). كما يعرف أيضاً بأنه توفير الطمأنينة والإستقرار مع ضمان حرية السائح في الحركة والعبور والتجوال بحرية تامة، وأمان في أي وقت وزمان دون عوائق ومشاكل أو تهديدات تؤثر على أمنه (العندلي، من يوم 27 فيفري إلى 01 مارس 2018، ص 09).

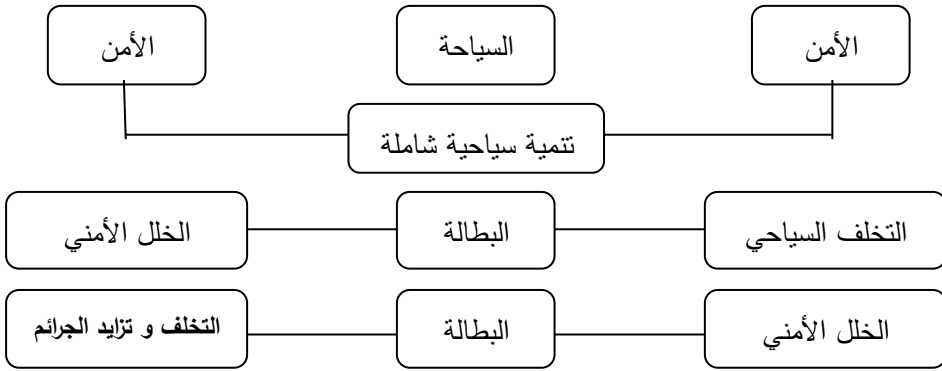
بكل اختصار يمكن تعريف الأمن السياحي بأنه توفير الجو الملائم للسائح أثناء زيارته أو إقامته في بلد ما، بتوفير جميع احتياجاته ولوازمه، وذلك لا يكون إلا من خلال وضع الإجراءات والتدابير والقوانين التي تساهم في تحقيق الإستقرار والسلامة والهدوء للسائح.

الفرع الثاني: العلاقة التفاعلية بين السياحة والأمن.

إن السياحة لا تزدهر ولا تتطور إلا مع وجود الأمن، والترابط بين العنصرين ترابط قوي، وذلك يظهر من خلال:

- 1- تتطلب النهضة السياحية تخطيط، وهذا التخطيط بدوره يحتاج إلى الإطلاع على مختلف العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والطبيعية وكذلك السياحية، فلا يمكن التنبؤ بهذه العوامل في ظل وجود أوضاع غير مستقرة.
 - 2- بعد التخطيط يجب الانتقال إلى مرحلة ترجمة المخططات إلى مشروعات يتم تنفيذها، والتنفيذ بدوره يحتاج إلى أمن واستقرار وهدوء، فمن المستحيل تنفيذ أي مشروع سياحي في ظل عدم وجود الأمن والعكس صحيح.
 - 3- إن توفير الأمن في أي دولة يكسبها احترام الآخرين سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وتساهم في جلب أكبر عدد من السياح، ويرفع من المردود الإقتصادي للدولة.
 - 4- إن السياحة تستلزم وجوب، توفير جميع احتياجات السياح وتلبية كل رغباتهم وخدماتهم الأساسية منذ وصولهم إلى غاية مغادرتهم، والدولة التي توفر كل هذا يعني بأن الأمن ملازم للسياحة من الألف إلى الياء (علي بن فايز الجحني، 2004، ص ص 56-57-59).
- من خلال ما سبق يتضح الترابط بين الأمن والسياحة، إذ لا وجود لسياحة دون أمن، وكلما ازداد الرعب والخوف والإستقرار ضعفت السياحة والعكس صحيح، فالعلاقة هي علاقة تكامل بين الأمن والسياحة أي بين البيئة السياسة والبيئة السياحية، فهما عنصران متلاصقان لا يختلفان مهما اختلفت الظروف وتغيرت الأحوال.

الشكل 1: العلاقة التكاملية بين الأمن والسياحة



المصدر: (علي بن فايز الجحني، 2004، ص58)

3. تأثير البيئة السياسية على التنمية السياحية في الجزائر.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير اقتصادها، وتحقيق تنمية سياحية، نظرا لما تتمتع به من مقومات وإمكانات سياحية هائلة، وموارد وثروات طبيعية، ولكن هذا لن يتحقق إلا في ظل وجود بيئة سياسية موازية، ملائمة، مستقرة وآمنة، فالسياحة الجزائرية شهدت تدهورا رهيبا نتيجة الاضطرابات والأزمات السياسية التي عرفتها البلاد في مطلع التسعينات، كما تسبب ذلك أيضا في تدني طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية، وكذا تراجع في عدد السياح الوافدين، وانخفاض حركة السياحة الدولية مما انعكس على السياحة سلبا.

3.1 المقومات والإمكانات السياحية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمقومات وإمكانات سياحية هامة، والتي تعد بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، مما يساهم في تطوير وتنمية السياحة باعتبارها أساس النشاط السياحي.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

والتي يمكن اختصارها في النقاط الآتية:

أولا: تنوع الشريط الساحلي الجزائري، وثرأه بالمواقع الطبيعية والأثرية.

ثانيا: كثرة المواقع الحضرية وتطويرها عبر سياحة الأعمال.

ثالثا: توفر الجزائر على ما يفوق من 200 ينبوع حراري أو ما يسمى بالسياحة الحموية.

رابعا: تتميز الجزائر بتراث أثري وتاريخي والمؤرخ محليا ودوليا.

خامسا: التنوع والطبيعة الخلابة التي تكتسي الصحراء الجزائرية (حملوي، ديسمبر 2016، ص

ص 339-340).

الفرع الثاني: الإمكانيات والموارد المادية (البنية التحتية للسياحة).

أولا: المنشآت القاعدية للنقل.

تصنف شبكات النقل في الجزائر من أحسن الشبكات الوطنية على مستوى المغرب الحديث، حيث تبلغ خطوطها أكثر من 1047 كم منها:

أ- شبكة الطرقات: حيث يوجد 67000 و 8100 كلم طرق ترابية صالحة للسير والحركة أما باقي الطرق ذو نوعية متوسطة.

ب- شبكة السكة الحديدية: يبلغ طولها 4500 كم، تربط بين 17 مدينة كبرى ومتوسطة ولديها 200 محطة.

ج- النقل الجوي: حيث تملك الجزائر 53 مطارا ، منها 13 مطارا ذو طابع دولي، 08 مطارات وطنية، 14 مطار جهوي، 19 مطار للاستعمال المحدد.

د- النقل البحري: تحتوي الجزائر على 13 ميناء متنوع الخدمات، و 17 ميناء مخصص للصيد البحري، وموانئ صغيرة للترفيه السياحي، و 02 ميناء مخصصان للمحروقات.

ثانيا: الاتصالات.

تطور نظام الاتصالات في الجزائر من خلال إدخال نظام ADSL، حيث أصبح التوصيل بشبكة الهاتف والأنترنيت سهل المنال، وانتشرت وسائل الاتصال بشكل كبير، وأصبح عبرها التواصل سهلا محليا ودوليا، فهي ذو جودة وكفاءة عالية، ما يساهم في ترقية السياحة الجزائرية(العلمي)،، 2013، ص (133-134).

من هنا يمكن القول بأن الإمكانيات السياحية للجزائر تساهم في إعطاء صورة جيدة للسياح الأجانب إذا تم استغلالها بشكل جيد، ما يساهم في جلب أكبر عدد من السياح، ومنه تحقيق التنمية السياحية في البلد.

2.3 تأثير العنصر الأمني على السياحة في الجزائر:

عانت السياحة في الجزائر البعض من المشاكل والعراقيل والتي وقفت حائلا دون تحقيق التنمية السياحية، خاصة فيما يتعلق باضطراب البيئة السياسية أي الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر في فترة التسعينات، كالعشرية السوداء، العنف السياسي، الحراك الشعبي منذ فيفري 2019، كلها ظروف أثرت على انخفاض نسبة السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر وانخفاض وتدني الطاقات الاستقبالية للفنادق والليالي السياحية، ومنه تراجع المداخيل السياحية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة، فعدم الإستقرار السياسي يؤدي إلى تدمير البنية التحتية السياحية، والعكس صحيح، نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم معوقات السياحة في الجزائر في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني التركيز على عرض البيئة السياسية وأثرها على التنمية السياحية في الجزائر، مع عرض بعض الإحصائيات الدالة على ذلك.

الفرع الأول: معوقات السياحة في الجزائر.

بغض النظر عن النصوص القانونية والمشاريع المسطرة لتطوير قطاع السياحة بالجزائر، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من بعض العراقيل والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- 1- ضعف نوعية المنتج السياحي.
- 2- سوء نوعية خدمة النقل.
- 3- الصعوبات المالية والإدارية.
- 4- مشكل العقار السياحي.
- 5- ضعف التسويق.
- 6- نقص الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانعدام الأنترنت على مستوى هياكل الاستقبال.

- 7- ضعف أداء وكالات السياحة والأسفار.
 - 8- نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين والعمال (أبركان،، 2014، صفحة 245).
- بالإضافة إلى:

- 9- غياب الأمن والإستقرار أو غياب ما يسمى بالشرطة السياحية.
 - 10- ضعف الخدمات السياحية.
 - 11- تدني القدرة الإستيعابية للفنادق.
 - 12- غياب النظافة عامة ونظافة الشواطئ خاصة.
 - 13- إهمال الغابات. (بوست، 2014)
- نجد من بين المعوقات كذلك:

- 14- الافتقار إلى الوعي السياحي (ملاحي، 2018، ص11).
- وأبضا والأهم من ذلك:

- 15- الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات أدت إلى تراجع الحركة السياحية بشكل رهيب، وأبضا انخفاض أعداد السياح الوافدين، و انخفاض الطاقات الاستيعابية للفنادق و اللبالي السياحية، و منه تراجع المداخل السياحية بالعملة الوطنية و الأجنبية و انكماش السياحة. (قرينة، 2017، ص173)

والملاحظ هنا أن كل هذه العراقيل كانت ولا تزال سببا رئيسيا في تدهور السياحة واستحالة تحقيق التنمية السياحية رغم كل الإمكانيات والموارد السياحية التي تمتلكها الجزائر، والتي لم تستغل بشكل عقلائي وجيد، ما تسبب في تأخر السياحة الجزائرية مقارنة بالبلدان الأخرى المجاورة كتونس والمغرب.

الفرع الثاني: البيئة السياسية و دورها في تطوير السياحة في الجزائر.

إن أكثر شئ أصبح يشغل بال السائح قبل التوجه إلى أي بلد هو مدى توفر شرط الأمن بكل أنواعه سواء الأمن الصحي أو الأمن على أمواله، ومدى توفر الحماية من حيث حماية الممتلكات الشخصية، إضافة إلى مدى توفر الخدمات اللازمة أثناء فترة إقامته وحتى يوم مغادرته من نقل وإيواء و إطعام... الخ.

أولاً: عرض مختصر للحالة الأمنية في الجزائر.

قبل التطرق إلى عرض الحالة الأمنية في الجزائر في فترة التسعينات، يجدر الإشارة إلى البيئة السياسية للجزائر قبل هذه الفترة، فيمكن القول بأن الجزائر قبل التسعينات كان يسودها نظام سياسي مستقر، يتسم بالهدوء والأمان وسيادة القانون وحقوق الإنسان... الخ، ومنه فالسياحة تكون مزدهرة والسياح يكونون مرتاحين من ناحية الأمن، أما مع بداية فترة التسعينات، عرفت البيئة السياسية في الجزائر نوع من التدهور تمثل في غياب السلطة والمؤسسات وإعلان حالة الطوارئ وتوقيف المسار الانتخابي وغياب حقوق وحرريات المواطنين ومن تم غياب الاستقرار السياسي والدخول في أزمة سياسية حقيقية، فكل هذه العوامل مناقضة للأمن وبالطبع تؤدي إلى اللأمن السياحي وتمنع السياح من السفر والسياحة إلى تلك الوجهة التي تشهد مشكلاً أمنياً.

تحتل الجزائر المرتبة 83 عالمياً على المستوى الأمني، فالجزائر واجهت مشكلاً أمنياً كبيراً منذ التسعينات، وتدهورا واضحا في أوضاعها الأمنية، كالإرهاب (العشرية السوداء) والتي تعتبر من أخطر التهديدات التي تؤثر على السياحة الوطنية وكذا الدولية (Fatima Zohra Harouat، 2012، ص ص 133-134).

كما شهدت الجزائر أيضا جوا من عدم الاستقرار السياسي وانعدام القانون، وتفتشي بعض الظواهر كالرشوة والفساد، وكذلك تقييد الحريات الجماعية والفردية، كل هذه العوامل كانت عائقا وسببا في ضعف حصة الجزائر من السياحة الدولية، وتأخر القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس والأردن (بودريالة، 2017، ص 204).

فالعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة أدت إلى تصنيف الجزائر كمنطقة خطيرة جدا، حيث أنه تم إلغاء كل الرحلات التي كانت تبرمجها الوكالات الأجنبية نحو الصحراء الجزائرية، ووصل بها الأمر إلى تشطيبها من قائمة برامجها مما أثر بالسلب على مستوى توافد السياح خلال تلك الفترة و انخفاض الطاقات الاستقبالية للفنادق و اللبالي السياحية و تراجع المداخل السياحية من عملة وطنية و صعبة و منه انكماش السياحة (شرفاوي، 2015، ص 185).

ولكن بالمقابل عرفت الأوضاع السياسية تحسنا تدريجيا في نهاية التسعينات، واستطاعت الجزائر تجاوز أزمة الإرهاب وذلك من خلال تبني قانون المصالحة الوطنية الذي حقق نجاحا كبيرا ورضا شعبيا، ولكن رغم كل ذلك مازلت الجزائر تعاني من ضعف في تحقيق الأمن السياحي خاصة للسياح الأجانب (بيحاوي، 2018، ص 106).

ولا ننسى كذلك معاناة المناطق الصحراوية خاصة منطقة الطاسيلي والهقار، التي مازالت تعاني من مشكلة الأمن وعدم الاستقرار بسبب عمليات اختطاف السياح لأجل طلب الفدية، السرقة والإعتداءات.

فالمشكلة الأمنية كانت سببا رئيسيا في حرمان الجزائر من البروز رغم كل قدراتها السياحية التي تملكها، فقد تراجع النشاط السياحي نظرا للأسباب السابقة الذكر (بودريالة، 2017، ص204).
كان هذا عرضا سريعا وعام للوضعية الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات، وفيما يلي عرض لأهم التفاصيل حول كيفية انعكاس وتأثير الظروف الأمنية على التنمية السياحية في الجزائر بمعنى آخر تأثير البيئة السياسية على التنمية السياحية في الجزائر مع عرض الإحصائيات الدالة على ذلك.

ثانيا: انعكاس الأزمة الأمنية (العشرية السوداء) على السياحة في الجزائر.

إن الإستقرار السياسي يساهم في تطوير البنية التحتية، وكذا التسويق والترويج السياحي للبلد (هور، 2003، صفحة 124)، كما أن انعدام الإستقرار السياسي وانتشار العنف السياسي يؤثر في الثقة لدى السانحين والمستثمرين في صناعة السياحة (هور، 2003، ص127).
وأیضا فإن عدم الإستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال البنية التحتية السياحية، وكذا الارتفاع في تكاليف تأمين هذه الاستثمارات (هور، 2003، ص141).
كذلك الإرهاب يؤثر على السياحة من خلال أن الإرهاب يؤدي إلى نشر صورة عن قصور الأمن (هور، 2003، ص137).

كما أن الجرائم الإرهابية تؤثر على حركة السياح سواء الدولية أو الداخلية، فحدثت أي جريمة أو التهديد بارتكابها يؤدي بالسياح إلى مغادرة البلد بسرعة عائدين إلى بلدانهم، خائفين ومرعبين من الأمر الذي حصل معهم، والبحث عن وجهات أخرى أكثر أمانا واستقرار بعيدا عن الأعمال الإرهابية (مجاهد، 2019، ص ص 291-292). وفي الحديث عن الإرهاب في الجزائر، فإنه قد تسبب في تلك الفترة في نشر صورة سيئة للسواح الأجانب عن الجزائر (Fatima Zohra Harouat، 2012، ص134)، إضافة إلى تخريب للعديد من شبكات النقل في سبيل عزل المناطق عن بعضها البعض، والأخطر من ذلك تم اختطاف السواح الأجانب (يحياوي ه، 2012، ص126).

من خلال ما سبق يمكن أن نجمع على أن الإرهاب يسعى ويهدف إلى تدمير وقتك للأسس والمعالم السياحية في الدول، وخلق جو من الرعب، والشعور بعدم الأمان والإستقرار الداخلي، فالمشكلة الأمنية التي عرفتها الجزائر ليست بالهينة أو السهلة لأنها كانت سببا رئيسيا لدخول الجزائر في العديد من الأزمات لاسيما السياحة، التي أصبحت بعض البلدان تعتمد عليها وتعتبرها صناعة رائدة وأساسا لنمو اقتصادها.

ثالثا: إحصائيات حول طاقات الإيواء السياحي في الجزائر.

لم تتعم الجزائر بالإستقرار والأمن المطلق جراء التقلبات الأمنية التي شهدتها الجزائر في التسعينات والتي عادت على السياحة بالسلب، وأثرت على طاقات الإيواء السياحي وعلى تقلبات أعداد السياح الوافدين إلى الداخل، وكذا على تطور الطاقة الفندقية (بوناب، 2016، ص 143)، وفيما يلي الإحصائيات ملخصة في الجدولين 1 و 2:

الجدول رقم (01) : عدد السياح الوافدين للجزائر ما بين (1990-2014) (مليون سائح)

| السنوات | عدد السياح الوافدين |
|---------|---------------------|
| 1990 | 1136918 |
| 1991 | 1193210 |
| 1992 | 1119548 |
| 1993 | 1127545 |
| 1994 | 804713 |
| 1995 | 519576 |
| 1996 | 604968 |
| 1997 | 634752 |
| 1998 | 678448 |
| 1999 | 755268 |
| 2000 | 865994 |
| 2001 | 901416 |
| 2002 | 988060 |
| 2003 | 1166287 |
| 2004 | 1233719 |
| 2005 | 1443090 |
| 2006 | 1637582 |
| 2007 | 1743084 |
| 2008 | 1771749 |
| 2009 | 1911506 |
| 2010 | 2070496 |
| 2011 | 2394887 |
| 2012 | 2634056 |
| 2013 | 2732731 |
| 2014 | 2301373 |

الجدول من وضعنا بالاعتماد على: صورية مساني، الاستثمار السياحي كبدليل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سنة 2019، ص 253.

صالح بزة، تحليل إطار إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2017، ص 135.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن عدد السياح الوافدين للجزائر عرف انخفاضا ملحوظا ما بين سنتي 1990 إلى غاية 1995 حيث كان عدد السياح سنة 1990 يقدر ب : 1136918 سائح، ووصل سنة 1995 إلى 519576 سائح، فنلاحظ بأن العدد انخفض إلى النصف في فترة العشرية السوداء، وذلك لعدة أسباب من بينها حالة اللإستقرار والأمن، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر في هاته الفترة بالتحديد.

وما يركز عليه أيضا أنه منذ سنة 1996، نجد بأن هناك تطورا ولو طفيف في عدد السياح الوافدين، فالعدد بدأ يتغير مما كان عليه سابقا، حيث قدر عدد السياح الوافدين سنة 1996 ب 604968، حيث استمر تزايد عدد السياح الوافدين للجزائر بوتيرة جيدة ومتزايدة لغاية سنة 2013، حيث بلغ العدد 2732731، وهذا راجع لتحسن واستقرار الأوضاع الأمنية وتوفير الأمن والهدوء والسكينة داخل البلد، وإدراج قطاع السياحة من أولويات الحكومة، كل هذا ساعد على استقبال أكبر عدد من السياح الوافدين آنذاك، وفي سنة 2014 تراجع مرة أخرى عدد السياح الوافدين ووصل لحد 2301373، نظرا لبعض الممارسات الإرهابية التي لا تزال لحد اليوم كحادثة تيفنتورين، مقتل الرهبان، وهذا ما كان له الأثر السلبي على التنمية السياحية. ولكن عموما يمكن الجزم بأن هذا التطور يمكن اعتباره نجاحا بالنسبة للسياحة، خاصة أن هذا التطور لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها.

الجدول رقم (02) : تطور الطاقة الفندقية في الجزائر ما بين (1995-2014)¹

| السنوات | عدد الفنادق | عدد الأسرة | نسبة تغطية الليالي السياحية |
|---------|-------------|------------|-----------------------------|
| 1995 | 653 | 62000 | 32.5 |
| 1996 | 655 | 64695 | 33.64 |
| 1997 | 739 | 65704 | 34.02 |
| 1998 | 781 | 70981 | 37 |
| 1999 | 800 | 76000 | 38 |
| 2000 | 827 | 77000 | 40.1 |

¹صورية مساني المرجع السابق ص 251.

| | | | |
|------|------|-------|--------|
| 2001 | 927 | 77000 | 41 |
| 2002 | 935 | 74000 | 42 |
| 2003 | 1042 | 77473 | 58.4 |
| 2004 | 1092 | 82034 | 67.5 |
| 2005 | 1105 | 83895 | 67.3 |
| 2006 | 1140 | 85000 | 67 |
| 2007 | 1140 | 85000 | 67 |
| 2008 | 1147 | 85876 | 68.8 |
| 2009 | 1151 | 86383 | 69.2 |
| 2010 | 1152 | 92377 | 70.2 |
| 2011 | 1184 | 92737 | 82.2 |
| 2012 | 1155 | 92605 | 106.34 |
| 2013 | 1176 | 98804 | 99.37 |
| 2014 | 1185 | 96898 | 115.65 |

نلاحظ من خلال الجدول تصاعد الطاقة الفندقية في الجزائر ما بين 1995 و 2014، مع وجود تطور بطيء من سنة 1995 إلى غاية 2000، وهذا مبرر باعتبار الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، والتي أثرت في جميع القطاعات لاسيما السياحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على عامل الأمن أكثر من أي شيء آخر، في حين بدأت وتيرة التصاعد ترتفع مؤشراتنا أكثر مما كانت عليه قبل سنة 2000، وهذا يرجع إلى بداية انفراج الأزمة، وتغير الحالة الأمنية من حالة الطوارئ إلى الحالة العادية، شهدت من خلالها نوعا من الإستقرار، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مؤشرات التصاعد ما بين سنة 2000 وسنة 2001، حيث كان عدد الفنادق يقدر ب 827 وارتفع إلى 927 وهو ارتفاع محسوس يحلله الفارق الموجود ب 100 فندق في سنة واحدة، لتبدأ الطاقة الفندقية في التحسن والتطور مستمرة إلى غاية 2014، ولعل ذلك راجع إلى فتح استثمارات سياحية، وتزايد دور القطاع الخاص في تدعيم الطاقة الفندقية ورفع من قدراتها وإدراج قطاع السياحة ضمن أولويات الحكومة.

فانخفاض عدد السياح و تنني طاقات الاستقبال، يؤدي إلى انخفاض عدد الليالي السياحية و بالتالي انخفاض المبيعات سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية ، ما يؤدي في الأخير إلى انخفاض و انكماش دور السياحة في التنمية.

رابعا: تأثير الحراك الشعبي الجزائري على حركة السياحة في الجزائر.

إن الأمر الوحيد الذي يهجم السائح والمستثمر هو توفير مشهد سياسي واضح وهادئ في البلد، فالحراك الشعبي الجزائري السلمي يمكن أن يعطي صورة جيدة إذا تحول إلى ديمقراطية وأسفر عن وعي واستقرار، فكل هذا يؤدي إلى فسخ المجال نحو التنمية السياحية وتطويرها، إضافة إلى قطاعات أخرى. ولكن بالمقابل يمكن للحراك أن يؤثر على انتعاش السياحة، بدليل أن الدول التي تشهد وتعرف حراكا في ساحتها، تحذر مواطنيها دائما من الذهاب إلى وجهات مماثلة، وتتصحهم وتوجههم للبحث عن بلدان أخرى تعرف استقرارا.

فالحراك الشعبي الجزائري السلمي يمكن أن يتيح فرص حقيقية لدخول الجزائر مرحلة جديدة، وإدماج القدرات والإمكانيات الشبانية، والترويج للسياحة في الأسواق الدولية (حشماوي، 09 جوان 2019، ص13).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد تسبب الحراك الشعبي الجزائري السلمي في تجميد المخطط الوطني لتطوير السياحة في آفاق 2030، وهذا بسبب الفساد المالي والإداري الذي شهدته العديد من المشروعات السياحية منها مشروع الطريق السيار شرق غرب، فالحراك الشعبي جمد كل المشاريع ومخططات قطاع السياحة، هذا ما رجع بالسلب على الدولة الجزائرية، خاصة أن قطاع السياحة يساهم في تحسين مداخيل الخزينة العمومية وبالعلة الصعبة. (عيش، 2019)

من هنا يمكن القول أن الحراك يشكل عائق أمام السياحة، بحكم أن السياحة تتطلب التجوال والتنزه، والحراك يمنع التجوال، و دليل ذلك هو أنه لا يمكن لأي سائح التجوال والحركة في الجزائر بالثلاثاء أي يوم حراك الطلبة، والجمعة يوم حراك جميع المواطنين، فالسياحة تتطلب الهدوء والاستقرار.

4. تحليل النتائج: من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

-القطاع السياحي الجزائري مزال يعاني الكثير من المعوقات تحول دون تنميته وتطويره.

-توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن عزل السياحة عن تأثيرات عدم الاستقرار السياسي، ولكن يمكن اعتماد جملة من الإجراءات في سبيل أن تكون البيئة السياسية ملائمة للتنمية السياحية ولو بشكل نسبي كتوفير نظام سياسي مستقر وديموقراطي وشرعي يسير وفق قواعد الحكامة و حقوق الإنسان، و تعزيز مبدأ المواطنة.

خاتمة:

في الأخير، ومن خلال تعرضنا لهذه الدراسة، والتي تناولنا فيها دور البيئة السياسية بكل ما تحمله من عوامل كالإرهاب (العشرية السوداء)، العنف السياسي، الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر منذ فيفري 2019، في تنمية السياحة في الجزائر، كلها عوامل تهدد الأمن داخل البلد بصفة عامة والأمن السياحي بصفة خاصة، وأيضا حياة السائح والحركة السياحية.

فالأمن اليوم يمكن اعتباره ركنا هاما يعول عليه في الوصول إلى اقتصاد قوي، قادر على مواجهة كل التحديات عبر اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية السواح من المشاكل التي تعترضهم، كما أن الأمن سيساهم في الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي والذي يؤدي في الأخير إلى انتعاش سياحي قوي ومزدهر قابل للاستدامة، وهنا يبرز دور الأمن السياحي في التنمية السياحية.

فكلما عم البلد بالأمان والاستقرار والنظام، كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، وارتقت الشعوب، ولا تنمية سياحية بدون بيئة سياسية آمنة، ولا سياحة بدون امن.

ومن أهم التوصيات والاقتراحات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:

- السياحة في الجزائر مرهونة بشكل مباشر بمدى قدرة الدولة على توفير الأمن والاستقرار السياسي داخل إقليمها، وكذلك بدرجة وعي الحكومة بضرورة إدراج قطاع السياحة ضمن أولوياتها والاهتمام أكثر بها، ما يساهم في إعادة كسب ثقة السواح الأجانب.

- يجب إعطاء القطاع السياحي أهمية مثله مثل باقي القطاعات الأخرى.

- محاولة مواجهة والقضاء على الصعوبات التي تواجه الأمن السياحي من خلال محاولة توفير

الاستقرار السياسي والامني داخل الدولة، وتوفير البيئة السياسية المناسبة لاستقطاب اكبر قدر ممكن من السياح، ما يساهم في التنمية السياحية للبلد.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- أبركان، أ. (2014). السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الجزائر: مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، المركز الجامعي تيبازة .
- العلمي، إ. (2013). واقع التسويق السياحي في الجزائر وآفاق تطويره، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- العنذلي، ج. م. من يوم 27 فيفري إلى 01 مارس (2018). الآليات القانونية لتفعيل منظومة الأمن السياحي، الملتقى العلمي للأمن السياحي، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- برسولي (ف). أيام 20 -19 نوفمبر 2012، (دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر. الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- بزة ص. (2017). تحليل إطار إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف .

- بودريالة، ر. (2017). دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.
- بورشمة، ع. ش. (2018). أثر عدم الاستقرار السياسي والأمن على التنمية والاستثمار السياحي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05.
- بوست، بت. ن. (2014, 07 24). السياحة الجزائرية حاضرة غائبة، Consulté le 04 12, 2020, sur <https://www.noonpost.com/content/13007>
- بوناب، م. أ. (2016). واقع وتحديات مرتكزات صناعة السياحة مع الإشارة إلى إسهاماتها في الاقتصاد، البلديّة: مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البلديّة 2.
- حشماوي، م. 09 جوان.. (2019). الحراك يمنح صورة جيدة للسياحة إذا نضج وترجم إلى ديمقراطية واستقرار. جريدة الشعب، العدد 17967.
- حمد، س. ا. د. ت. التنمية السياحية المستدامة ومساهماتها في معالجة ظاهرة البطالة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 72، .
- حملاوي، ح. (ديسمبر 2016). مقاربة سوسيولوجية لقطاع السياحة في الجزائر من منظور الأمن الاجتماعي. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18.
- زاوي، أ. خ. (جوان 2010). السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية. جامعة بسكرة: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع.
- شحاتة، ح. أ. (2006). التلوث البيئي وإعاقة السياحة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للنشر والتوزيع.
- شرفاوي، ع. (2015). السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- عساف، ب. ح. (2016). الجغرافيا السياحية. عمان: دار الولاية للنشر والتوزيع.
- علي بن فايز الجحني، و. (2004). الأمن السياحي. الرياض: ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عيش، ع. (2019, 06 29). الحراك الشعبي يجمد المخطط الوطني لتطوير السياحة في آفاق : <http://dzayerinfo.com/> 2030 الجزائرية للأخبار، Consulté le 04 07, 2020, sur
- غرايبة، خ. م. (2012). السياحة البيئية. د. ط، دار ناشري للنشر للإلكتروني.
- قرينة، ي. م. (2017). واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (1990-2014) ورقة: مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، جامعة ورقلة.

- كافي م. بي. (2015). مدخل إلى العلوم السياحية والفندقية، عمان: ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- لشهب، أ. (ديسمبر 1985). السياسة السياحية في الجزائر 1982-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. 3 مجاهد بت. (2019). أثر الإرهاب على اقتصاديات الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق. مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، .
- مساني، ص. (2019). الاستثمار السياحي كبدل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، .
- مفاتيح، بي. (2018). أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية: حالة إقليمي الأهمقار بالجزائر ودوز بتونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية. ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، .
- ملاحي، ع. ا. (2018). أهمية التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. عمان، الأردن: مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 26.
- منصور، م. ب. (2017). الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية. برج بوعريريج: مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، العدد 17.
- موسى، ع. ا. (2014, 02 23). البيئة السياسية والإعلام السياسي في الجزائر 04 Consulté le 15, 2020, sur http://presslaw1.blogspot.com/2014/02/blog-post_4564.htm
- هور، ك. م. (2003). السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة، القاهرة: ط1، المجلس الأعلى للقاء.
- وأخرون، ح. ع. (2014). السياحة البيئية. عمان: ط1 مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- يحياي، ج. ا. (2018). ترقية المنتج السياحي الجزائري: واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. القليعة: المدرسة العليا للتجارة، .
- يحياي، ه. (2012). السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر .
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:**

-Fatima Zohra Harouat. (2012). comment promouvoir le Tourisme en Algérie, mémoire présente en vue de l'obtention d'un magister en marketing des services, Faculté des sciences économiques, . Tlemcen: commerciales et de gestion, université Abou-bakr belkaid.

- J.B Makinney, L. h. (1979). public Administration Balancing power and Accountability. Illinois: Moore publishing company.
- M.Dubnick, B. (1983). Thinking about public policy a problem solving Approach. New York: John wiley and sons Inc.